كفاءة السياسة المالية فى تحقيق التوازن بين النمو وعدالة التوزيع « حالة مصر من ٢٠٠٣/٢٠١١ »

د. ماجد محمد يسري الخريوطلي

مدرس الاقتصاد – معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات

عضو هيئة التدريس المنتدب – معهد البحوث والدراسات البيئية – جامعة عين شمس

مقدمة :

يعد تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة من أهداف واضعي السياسات الاقتصادية ومن ناحية أخرى فإن التفاوت فى توزيع الدخل ، وصعوبة تحقيق عدالة فى توزيع ثمار النمو مشكلتان قديمتان، شكلتا باستمرار تحديًا لمختلف الاقتصادات وقد انطلق الفكر الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي من أن العلاقة بين النمو والتفاوت ليست نمطية، وتركز الاهتمام فى تلك المرحلة على أهمية إعادة التوزيع مع النمو، ثم شهدت قضية عدالة التوزيع تحولاً جوهريًا فى التسعينات نتيجة التحول فى اقتصاديات التنمية نحو التأكيد على البعد البشري، ومن هنا جاء مفهوم النمو المستدام، حيث تمثل الهدف الرئيسي للألفية الثالثة فى الحد من عدم العدالة التوزيعية لما لها من أثر سلبي على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. من ناحية أخرى فقد تصاعد الاهتمام باختلال توزيع الدخل نتيجة تزايد الضغوط فى إطار ما نفذته العديد من الاقتصادات من تحولات اقتصادية جوهرية. وقد واجهت معظم الاقتصادات النامية ومنها مصر فى الثمانينات من القرن الماضي أزمات شديدة أدت إلى تباطؤ النمو.. ودفعتها إلى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي. ونجح الاقتصاد المصري فى معالجة الاختلال فى بعض من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، لكن بعض هذه الاختلالات ما لبثت أن عادت للتفاقم والذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي، وشهد الاقتصاد المصري مرحلة جديدة بسياسات اقتصادية متكاملة بحلول عام ٢٠٠٣ واضعة تحفيز النمو الاقتصادي نصب عينيها. وفي محاولة لتحقيق التوازن بين هدف النمو والعدالة تم استخدام أدوات السياسة المالية فى إدارة التعارض الذي يمكن أن يظهر بين هذين الهدفين بغرض التوصل إلى أفضل أدوات السياسة المالية التي تحقق أكبر قدر من التوازن بين النمو والعدالة.

أهمية الدراسة:

لا يزال الاقتصاد المصري على الرغم من صياغة وتنفيذ أنواع مختلفة من السياسات والبرامج الاقتصادية عبر عقود زمنية امتدت من منتصف القرن الماضي، يواجهه تحديات متزايدة، من أبرزها انخفاض متوسط الدخل، عدم تحقيق الحد الأدنى من العدالة فى توزيع الدخل، زيادة نسبة الفقر ... وغير ذلك، وفي هذه المرحلة التي تمر بها مصر أصبح من الأهمية عند إعادة التفكير فى صياغة سياسات اقتصادية أن ندرك أن عدالة التوزيع أحد الشروط المسبقة للتنمية والنمو الاقتصادي، بل أصبحت شرطاً ضرورياً لتحقيق نمو مستدام ، وأن نلقي الضوء على ضرورة أن يتم استخدام أدوات السياسة المالية بكفاءة فى إطار المنظور الشامل للتنمية التي يشمل النمو الاقتصادي كعنصر أساسي، ولكن غير وحيد، وأن هدف عدالة التوزيع لا يقل أهمية عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لذا يكون من الأهمية تقييم كفاءة أداوت السياسة المالية فى تحقيق التوازن بين تحفيز النمو وتوزيع ثماره وتكاليفه بعدالة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة المتداخلة بين النمو والتوزيع، موضحة كفاءة السياسة المالية فى تحفيز النمو من ناحية ، وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل من ناحية أخرى ، وكذا أهمية الحاجة الى تعديل النموذج الانمائي الحالي والتحول الى نموذج يحقق التوازن فى إطار النمو المستدام .

إشكالية الدراسة :

تكمن إشكالية الدراسة فى الإجابة عن التساؤل الرئيسي ألا وهو :

أنه رغم نجاح السياسة الاقتصادية فى مصر فى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي خلال الفترة من العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩/٢٠١٠، هل أخفقت أدوات السياسة المالية فى تحقيق التوازن بين هدفي زيادة النمو وعدالة التوزيع؟ ويتفرع من التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية هى :

ما هي جدوى النموذج الإنمائي المتبع فى مصر

ما هو أثر زيادة معدلات النمو الاقتصادي على ارتفاع مستوى معيشة الأفراد فى مصر وما هي هذه الفئات.

هل أدوات السياسة المالية نجحت فى تقليل التفاوت فى توزيع الدخل وتحقيق توزيع عادل لثمار وتكاليف النمو.

هل كان النمو الذي شهدته مصر خلال فترة الدارسة يتوافر له مقومات الاستدامة والتوزيع العادل.

ما المعوقات التي تحد من كفاءة أدوات السياسة المالية فى تحقيق التوازن بين تحقيق معدلات نمو مرتفعة متزامنة مع توزيع عادل لثمار النمو.

منهجية الدراسة :

إن فهم التفاعلات التي تحدث بين النمو والتوزيع ، وتحديد الأثر الصافي، يقتضي صياغة نموذج كمي، غير أن قلة البيانات الخاصة بالتوزيع، وعدم تمتع ما هو متاح من البيانات التوزيعية بدرجة كافية من الجودة، كل ذلك يجعل هدف صياغة هذا النموذج الكمي من الأهداف الصعبة ، وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة الأسس النظرية وتطور نظريات النمو والتوزيع فى الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب التحليلي الكمي لدراسة أثر الضرائب ، والاستثمار العام على كل من النمو ، وعدالة التوزيع .

كما تعتمد على المعلومات والبيانات الإحصائية الرسمية فى نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرات البنك المركزي، لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب المصري سابقًا مجلس النواب حاليًا، المواقع الرسمية الإلكترونية لوزارة المالية، وزارة التخطيط، البنك الدولي .

حدود الدراسة :

شهدت الفترة من ١٩٩١/٢٠٠١ بداية تطبيق مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي، وشهدت الفترة تذبذبًا فى معدلات النمو متأثرة بالصدمات الخارجية والداخلية. وقد أحجمت دور السياسة المالية فى إعادة توزيع الدخل بسبب تخفيض المزايا الاجتماعية المتضمنة فى الاستثمار العام ، والتخفيضات الضريبية على فئات الدخل العليا ، وتقليل الضرائب التصاعدية . أما الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٠/٢٠١١ فقد شهدت اتخاذ الحكومة المصرية خطوات جادة نحو الإصلاح، وسياسات اقتصادية واضحة نحو تحفيز الاستثمار والنمو والإصلاح الضريبي، أما عن الفترة من يناير

٢٠١١ حتى يوليو ٢٠١٤ فقد شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني. ولن تفيد البيانات والإحصاءات المتاحة، معدلات النمو المحققة أو استدامة السياسات فى تحقيق الهدف من الدراسة.

لذا فقد تم اختيار فترة الدراسة من العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٢ إلى ٢٠١١/٢٠١٠ أن تكون الحدود الزمنية للدراسة.

١- الإطار النظري والاستعراض المرجعي:

تعد السياسة المالية من أهم أدوات الدولة المصرية فى إدارة النشاط الاقتصادي، وفي إطار العلاقة التشابكية بين النمو وتوزيع الدخل، تلعب أدوات السياسة المالية دورًا مهمًا فى تحقيق التوازن بين الهدفين.

١/١ السياسة المالية وتحفيز النمو:

يعد النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تعني الزيادة الكمية فى متوسط الدخل الفردي الحقيقي الناتج عن التزايد المستمر فى حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ويشمل تعريف النمو الاقتصادي ثلاثة عناصر أساسية هي تحقيق ارتفاع متواصل فى الإنتاج والتقدم التكنولوجي، وكذلك إحداث تغييرات فى الإطار المؤسسي والسلوكي للأفراد، ويقاس هذا النمو من خلال الزيادة السنوية فى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [١].

وفيما يتعلق بدور السياسة المالية فى حفز النمو من واقع الأدبيات والفكر الاقتصادي. فقد اختلف أهمية الدور الذي تلعب السياسة المالية بتطور نظريات النمو الاقتصادي بداية من النظرية الكلاسيكية ، حيث جاءت آراء "آدم سميث" و "ديفيد ريكاردو" متطابقة فى أهمية التقدم الفني والتخصص كمحددات للنمو وحدد "جون استيوارت" ميل الخصائص المميزة للتقدم الصناعي وأهمها رأس المال والتحسن فى الإنتاج، كما أكد "شومبيتر" على أهمية الاختراع والابتكار فى إحداث النمو ، وبالتالي لم تكن للسياسة المالية فى فكر الكلاسيك لها دورهامًا فى حفز النمو.

واقترحت النظرية النيوكلاسيكية [٢] أن النمو طويل الأجل يتحقق من خلال

١ سهير أبو العينين وآخرون (٢٠٠٢)، «العوامل المحددة للنمو الاقتصادي فى الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري» ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، العدد (١٦٧)، القاهرة.

2 Meade J.E. (1961) "A Neo – Classical Theory of Economic Growth", Oxford University, press, London.

عوامل خارجية مثل إحداث تقدم-تكنولوجي ، أو ديناميكيات السكان، ولذا فإن السياسة المالية ليس لها تأثير مستمر على معدل النمو الاقتصادي. وقد شكلت أعمال "سولو – سوان" البنية الأساسية لنظرية النمو النيوكلاسيكية، إلى أن ظهر النموذج الذي قدمه "مانكيف – رومر – ويل" وتكمن المساهمة الحقيقية لهذا النموذج فى إدخال رأس المال البشري كمتغير مستقل داخل دالة الإنتاج، كما يعطي هذا النموذج دليلاً على أن الاختلافات فى معدلات الإدخار، التعليم، معدل الإنتاج تشرح معظم الاختلافات فى متوسط دخل الفرد.

وبدأ الاتجاه نحو نظرية حديثة للنمو مع أفكار كل من "رومر ولوكاس"[1] والتي فسرت النمو بمتغيرات من الداخل. وأن النمو طويل الأجل يتحقق من خلال تراكم المعرفة والاستثمار فيها، وأدخل "لوكس" [2] رأس المال البشري كعنصر محفز لإحداث النمو الاقتصادي ومن ثم أكد "لوكاس" على أهمية الاستثمار فى رأس المال البشري والذي يحفز النمو فى الأجل الطويل، وبالتالي فإن السياسة المالية من خلال أدواتها الأساسية وبخاصة الاستثمار العام يمكن أن تلعب دورًا محوريًا فى تحقيق التكامل بين هدف زيادة النمو مع عدالة فى التوزيع بزيادة حجم الاستثمار فى رأس المال البشري. وبالتالي فإن تعبئة الموارد وزيادتها تعتبر الأداة الأساسية للسياسة المالية لتحويل الاستثمار العام، ولكن قد يبدو تعارض لسياسات تحفيز النمو مع متطلبات عملية تعبئة الموارد المحلية باستخدام آلية الضرائب، وتزداد الأمور صعوبة مع وجود عجز مزمن ومتواصل فى الموازنة العامة للدولة وزيادة مضطردة فى حجم الدين العام. وهنا تبرز أهمية كفاءة السياسات المالية فى التعامل مع الأهداف المتعارضة ، وصولاً إلى التوازن والتركيبة المثلى لجميع الأهداف بالتنسيق مع كافة السياسات الاقتصادية الأخرى.

٢/١ السياسة المالية وعدالة التوزيع :

قد يرجع كثير من المفكرين عدم العدالة فى توزيع ثمار النمو إلى آليات السياسة المالية بشقيها الضريبي ، أو الاستثمار العام، مما يؤكد على أهمية كفاءة السياسة المالية فى تحقيق عدالة توزيع تكاليف وثمار النمو. ومع تركيز سياسات النمو على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وغياب الأثر التوزيعي والاعتماد على أثر التساقط

1 Romer, P.M (1994) "The origin of Endogenous Growth ", The journal of political Economy,Vol. 8, No.1.

2 Lucas, R.E (1988) "On the mechanics of Economic ", Development journal of Monetary Economic, Vol. 1,22.

كوسيلة للحد من ظاهرة الفقر ازدادت فجوة عدم العدالة فى توزيع الدخل وقد لعبت السياسة المالية دورًا هامًا فى تخفيف اللامساواة فى الدول المتقدمة . إلا أن الوضع فى الدول النامية ومنها مصر كان مختلفًا خاصة مع بدية التسعينيات من القرن الماضي، حيث تم تقليص دور الاستثمار العام فى إطار السياسات الانكماشية والإصلاحية التي انتهجتها الحكومات لمعالجة الاختلالات الهيكلية. مما أضعف من كفاءة السياسات المالية فى تحقيق توازن بين هدفي النمو وعدالة التوزيع. ومن هنا يمكن القول إن السياسة المالية للحكومة والمتمثلة فى الاستثمار العام وكيفية تمويل الموازنة العامة للدولة واستراتيجية المنظومة الضريبية ... كلها أدوات يمكن أن تمثل عنصر إيجابيًا أو سلبيًا فى اتجاه عدالة التوزيع .

١/٣ العلاقة التشابكية بين النمو وعدالة التوزيع:

إن تعدد أنماط الإقتران بين النمو والتوزيع لا يعني أن العلاقة بين هذين المتغيرين عشوائية أو أنهما مستقلان [١] عن بعضها. إن ثمة رابطة حقيقية بين النمو والتوزيع وإن كان لا يتوقع لهذه الرابطة أن تأخذ شكلاً واحدًا فى كل الظروف فلا شك أن هناك محددات قوية لطبيعة توزيع ثمار النمو ولنوعية الآثار التي تولدها إعادة التوزيع على النمو، لعل أهمها نمط النمو والإطار الاجتماعي والسياسي، والتوزيع الابتدائي للأصول الإنتاجية ونوعية العلاقات التي تربط الدولة بالعالم الخارجي.

١/٣/١ توزيع الدخل فى النظرية الكلاسيكية :

ارتكز التحليل على التوزيع الوظيفي للدخل، ويتوزع الفائض فى شكل عوائد هي: الأجر، والربح، والريع، على الترتيب وتجاهل التوزيع الشخصي رغم أهميته فى تقييم التوزيع، أي أنصب الاهتمام على تحديد أنصبة التوزيع دون الاهتمام بتقييم مدى عدالته وهو تحليل يتفق مع فكر الكلاسيك فى التركيز على كفاءة السوق وآلياته دون اهتمام ما يترتب على ذلك من تفاوت فى توزيع الدخل والفقر.

٢/٣/١ النظرية التوزيعية النيوكلاسيكية:

تعتمد هذه النظرية على التوزيع الوظيفي للدخل، فيصنف الدخل إلى أربع فئات، هي الأجر، الريع، الربح، الفائدة ولما كان أي فرد يمكن أن يمتلك عنصرًا أو

١ إبراهيم حسن العيسوي، التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي فى سياق التنمية الاقتصادية فى مصر، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل فى مصر، تحرير جودة عبد الخالق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

أكثر، فإنه يمكن أن ينضم لأكثر من فئة – كذلك فرقت بين نظرية توزيعية جزئية لتحديد أسعار العناصر ، وأخرى كلية لتحديد أنصبة العناصر فى توزيع الدخل الوظيفي. وتعتبر الأخيرة تعميمًا للمفاهيم الأساسية فالأولى على المستوى الكلي، ورغم الانتقادات، تُعد النظرية خطوة مهمة لتطوير تحليل التوزيع فى إطار أكثر شمولاً، وكذلك استخدام الآثار التوزيعية كمعيار للمفاضلة بين السياسات البديلة.

٣/٣/١ النظريات التوزيعية الكنزية:

ركز النموذج الكنزي فى التوزيع وأهم مفكريه "Kalecki"، "Pasinetti"، "Kaldor" على الربح، ولم توجه بنفس القدر اهتمامًا لمصادر الدخل الأخرى. واعتمد التحليل على فروض غير واقعية. والاعتماد على التوزيع الوظيفي، وإغفال التوزيع الشخصي، رغم أنه الأهم لتحليل التفاوت والفقر.

٤/٣/١ قانون "كوزنتس" للعلاقة بين النمو والتفاوت:

اهتم الفكر الاقتصادي فى هذه المرحلة بدراسة الآثار التوزيعية لعملية النمو، وأكد على إمكانية تناقض أهداف النمو وعدالة التوزيع، وإن قصر هذا على المراحل الأولى للنمو. وتتمثل الركيزة الأساسية لفكر هذه المرحلة فى أن : " عملية النمو تؤثر سلبًا على عدالة توزيع الدخل فى الاقتصاديات النامية، ولكن هذه الآثار تتلاشى فى الأجل الطويل حيث يولد النمو آثارًا إيجابية على التوزيع – وقد انضمت هذه الاتجاهات فى نموذج فائض العمل عند "لويس"، وفرض "كورنتس" وما تلاهما من أدبيات ارتكزت عليهما. ويتناول فرض "كوزنتس" العلاقة طويلة الأجل بين التوزيع والنمو. ويقرر أن التفاوت يتجه للتصاعد خلال مراحل النمو الأولى، عندما يتحول المجتمع من اقتصاد زراعي تقليدي إلى صناعي حديث ، ثم يثبت التفاوت (نقطة التحول) يتجه بعدها إلى التناقص. وتتقلص الفجوة فى توزيع الدخل مع استقرار النمو. ورغم أهمية تحليل "كوزنتس"، فقد تعرض لعدد من الانتقادات أهمها: ارتكز التحليل على بعد واحد هو الدخل النقدي دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى غير النقدية، كالمستوى التعليمي والصحي .. إلخ. وهي أبعاد مهمة فى تحديد مستوى المعيشة، استخدام المنهج الاستقرائي التاريخي رغم صعوبة تعميم تجارب الدول المتقدمة على الدول النامية، ويمكننا القول بأنه تميز فكر هذه المرحلة بالاهتمام بالآثار التوزيعية السلبية للنمو ، وإمكانية تعارض أهداف النمو مع العدالة فى توزيع

الدخل. إلا أن جوهر النتيجة النهائية التي نخلص إليها هي نظرية الأثر المتساقط للنمو The Trickle Down Theory Economic Development وتفترض استفادة كل الأفراد من ثمار الفقر. ومن ثم يتقلص الفرد والتفاوت دون الحاجة إلى إعادة توزيع تجار ثمار النمو توزيعًا عادلاً. وإن كان هذا لم يتحقق فى الدول النامية.

٥/٣/١ إستراتيجيات النمو الحديثة:

منذ تسعينيات القرن العشرين بدأ التركيز على نظريات النمو المتحيزة للفقراء، ومن هنا جاء مفهوم النمو المتحيز للفقراء، حيث تمثل الهدف الرئيسي للألفية الثالثة فى تحقيق النمو لصالح الفقراء، والحد من عدم العدالة التوزيعية. وقد تم تعريف هذا النمو لصالح الفقراء من قبل كل من "ناناك كاكواني" و"مارتن رافليون" "Nanak Kakwani" and "Matrin Ravallion"، حيث عرف "كاكاواني" النمو لصالح الفقراء بأنه هذا النمو الذي تنخفض فيه معدلات الفقر نتيجة نمو الدخول بنفس المعدل، وبالتالي تستهدف السياسات الاقتصادية تحقيق العدالة، فى حين عرف "رافليون" النمو لصالح الفقراء بأنه هذا النمو الذي يخفض من معدلات الفقر ويُحسن من الظروف المعيشية للفقراء، بغض النظر عن اعتبارات العدالة، كما هو الحال فى الصين، حيث أدى النمو إلى القضاء على الفقر دون تحقق العدالة، إلا أنه وبمرور الوقت تعادل التعريفان، حيث أصبح من الضروري اعتبار النمو السريع والعدالة التوزيعية من أهم أولويات التنمية المستدامة، على الرغم من كون مراعاة العدالة فى النمو قد تؤدي إلى بعض الخسائر فى الكفاءة الاقتصادية.

وتتضمن استراتيجيات النمو الحديثة مفهومين أساسين ، أولها للبنك الدولي فى ظل دعوته لإعادة التفكير حول زيارة قوى العمل المستغلة فى النشاط الاقتصادي ليس فقط بهدف زيادة معدلات النمو المستدامة، وإنما بغرض الحد من معدلات الفقر وتحقيق النمو المتوازن، أما التعريف الآخر فقد كان ضمن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق نمو احتوائي مستدام، وذلك من خلال الاعتماد على ثلاث آليات ، أولها الابتكار، اقتصادات المعرفة ورفع مستويات التعليم ، التكنولوجيا الخضراء بالاعتماد على القطاع الزراعي وفنون الإنتاج الصديقة للبيئة، وبالتالي فإن الفكر الاقتصادي الحديث يهتم بالنمو المصحوب بعدالة توزيعية أي تحسين الأحوال المعيشية للفئات الفقيرة، وإن كان هناك عامل مشترك فيما بين إستراتيجية البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، تلك التي تتثمل فى الاستثمار فى العنصر البشري،

من خلال زيادة فرص التشغيل المتاحة لهم، والحد من مخاطر البطالة والفقر وذلك من خلال رفع مستويات التعليم وزيادة مهاراتهم الإنتاجية وبالتالي نحن أمام نوعين من العدالة ، وهما عدالة الفرص. بما يعني توافر فرص متساوية للأفراد لتنمية مهاراتهم ، أما النوع الآخر فهو عدالة العائد، بمعنى تساوي الأفراد فى معدلات الدخول، والرعاية الصحية والتعليمية .. إلخ.

١/٤/١ الإطار النظري للسياسة المالية :

١/٤/١ مفهوم السياسة المالية :

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية، إذ يمكن تعريفها بأنها: "استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق الحكومي والدين العام فى محاربة التضخم والانكماش " [١].

وأيضًا تعني "استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الاستقرار فى الأداء الاقتصادي" [٢].

وقد يشار إليها أحيانًا بأنها "الإجراءات التي تهدف إلى تغيير مستوى هيكل كل من الإنفاق العام أو الإيرادات العامة أو كليهما " [٣].

وتعرف بأنها "الطريق الذي تنتهجه الدولة لاستخدام الأدوات المالية والإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة [٤].

٢/٤/١ أهداف السياسة المالية :

١/٢/٤/١ التوازن المالي:

يقصد به استخدام موارد الدولة على أفضل وجه، فالعجز الحادث بالموازنة العامة ينجم عن عدم قدرة الحصيلة الضريبية على تغطية الإنفاق الحكومي المتزايد،

١ عبد المنعم راضي، «اقتصاديات النقود والبنوك»، القاهرة، مؤسسة دار التعاون، دار الطبع والنشر.

٢ نصر جلال الدين البهنساوي، «محاضرات فى دور السياسات المالية فى مواجهة التقلبات الاقتصادية»، جامعة المنصورة – كلية الحقوق، ٢٠١٢.

٣ وحيد مهدي، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠١٠.

٤ السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع الإشارة إلى مصر، دار النهضة العربية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

وحينئذ تلجأ الحكومة لتسوية عجز الموازنة العامة عن طريق توفير موارد إضافية من خلال وسائل مختلفة ، منها زيادة الإصدار النقدي أو إصدار السندات وأذون الخزانة أو زيادة معدلات الضرائب ، أو خفض الإعفاءات الضريبية.

١/٤/٢/٢ التوازن الاقتصادي [١]:

بات من المسلمات لدى معظم الاقتصاديين أن السياسة المالية هي الأكثر قدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل فى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة فى المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب من الناتج القومي ، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين ، تسعى السياسة المالية ، مع غيرها من السياسات لتحقيقها [٢].

الحفاظ على التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

درجة مناسبة من المستوى العام للأسعار.

ويتم ذلك باستخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي، إما كل على حدة أو مزيج من الاثنين معًا بنسب مختلفة طبقًا لطبيعة وحجم المشكلة لتحفيز الاستثمار والسيطرة على البطالة [٣].

٢/٤/٢/١ التوازن الاجتماعي "إعادة توزيع الدخل":

يلزم أن تتدخل الحكومة فى إعادة توزيع الدخل ، وإتاحة الفرص المتكافئة للحصول على هذا الدخل أمام جميع المواطنين، كذلك العمل على منع تكدس الثروات وتوفير الرعاية اللازمة للفقراء ، ورفع دخولهم ومستوياتهم المعيشية ، وفق ما تقتضيه قواعد العدالة الاجتماعية، ولعل نجاح السياسة المالية فى تحقيق أهدافها يتمثل فى مدى قدرتها على تعظيم حجم الطبقة الوسطى فى المجتمع، وتقريب الفوارق بين طبقات وشرائح المجتمع المختلفة.

---

١ محمد سعيد بسيوني، أثر السياستين النقدية والمالية فى مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩١ - ٢٠١٠)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠٥، يناير ٢٠١٢.

٢ سلوى سليمان، السياسات الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى.

٣ سهير محمود معتوق، أمنية عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، ٢٠٠٠.

١/٤/٣ أدوات السياسة المالية:

١/٣/٤/١ سياسة الإنفاق العام:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أهمية الإنفاق العام فى النمو الاقتصادي والتأثير على حجم الطلب الكلي، ومن ثم فإن أي تغيير فى حجم الإنفاق العام ونوعيته يصبح مسألة حاكمة فى تحديد مسار النمو الاقتصادي [١].

٢/٣/٤/١ السياسة الضريبية:

وتمثل السياسة الضريبية عاملاً أساسيًا فى تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحديد أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعتبر الضرائب بنوعيها المباشر وغير المباشر من أهم أدوات السياسة المالية لكل دولة .

أ- الضرائب المباشرة:

هي التي يتم فرضها على الدخل مباشرة وتصيبه، بحيث يتم فرضها وربطها وتحصيلها مباشرة ويتحمل عبئها الشخص المكلف بها (الطبيعي والمعنوي) دون أن يتمكن من نقلها إلى شخص آخر [٢].

ب- الضرائب غير المباشرة:

هي الضرائب التي تفرضها الحكومة على السلع والخدمات مثل : ضرائب المبيعات، الضرائب على الواردات، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الاستهلاك .. إلخ، ويتحملها الأفراد بطريقة غير مباشرة، وتمثل أحد أهم البدائل التي تلجأ إليها الدولة لتعزيز مصادر الإيرادات العامة.

٢- الآثار الإنمائية والتوزيعية للسياسة الضريبية:

نبدأ تحليلنا بالقوى ، أو الآليات التي تربط بين تحقيق النمو وعدالة التوزيع، وتمثل السياسة الضريبية إحدى هذه القوى وعاملاً أساسيًا فى تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحديد أهداف وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتمثل التحدي الرئيسي للسياسة الضريبة فى التوفيق بين الأهداف المتعارضة للعدالة والكفاءة، ويتطلب ذلك تصميم جيد للسياسة المالية.

١ عبد الله شحاته، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام، رؤية عامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ورقية بحثية ٢٠٠٩.

2 David F. Williams Direct Taxes or Indirect taxes? A Consideration of the Two Approaches "UK kpmgs Tax business school may 2009".

١/٢ السياسية الضريبية :

تعتبر الضرائب إحدى أدوات السياسة المالية التي يمكن أن يكون لها القدرة على إعادة توزيع الدخل والفاعلية فى حفز النمو. فالضرائب يمكن أن تمارس تأثيرًا متناقضًا على كل من النمو وعدالة التوزيع ، ويجب أن تخضع السياسة الضريبية لعدد من القواعد والمبادئ [١] من أهمها مبادئ العدالة الضريبية ويرتبط بتحقيق العدالة عددًا من المفاهيم منها :

المنفعة : أي أن الأفراد يدفعون الضرائب بناءً على المنافع التي يتلقونها من الخدمات الحكومية المقدمة لهم، ولأن أصحاب الدخول المرتفعة ينفعون غالبًا بالخدمات العامة بنسبة أكبر فعليهم القيام بدفع قدر أكبر من الضرائب [٢].

القدرة على الدفع : ويعني هذا المبدأ أن الأفراد يدفعون الضرائب وفقًا لقدرتهم على تحمل عبئها وينبثق عن هذا المبدأ مفهومان أساسيان مرتبطان بالعدالة، وهما [٣]

العدالة الأفقية: وتشير إلى معاملة جميع الممولين لأصحاب المراكز (ذي القدرة المتشابهة على الدفع) المتماثلة معاملة متساوية،

العدالة الرأسية : دافعو الضرائب ذو الدخل الأكبر يجب أن يساهموا بمقدار أكبر عن الأقل دخلاً.

١/١/٢ الآثار الإنمائية للسياسة الضريبية :

تعتبر الضرائب على الدخل أكثر أنواع الضرائب تأثيرًا فى النمو الاقتصادي [٤] من خلالها تأثيرها فى الربحية وحجم الاستثمارات فى رأس المال البشري والمادي وأنشطة البحث والتطوير والتراكم الرأسمالي، وفى قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز الميزة التنافسية للدولة.

وباستخدام السياسة الضريبية قد يتم توجيه الموارد بعيدًا عن الاستخدامات الأكثر إنتاجية وتحويل المدخرات والاستثمارات بعيدًا عن الأنشطة الأخرى المحفزة للنمو [٥].

١ رمضان صديق: الوجيز فى المالية العامة والتشريع الضريبي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.

2 Gregory Mankiw: Principles of Economics, fifth Edition, 2008.

٣ رمضان صديق: الضريبة النسبية أم الضريبة التصاعدية، بأيهما يتحقق العدل الضريبي المنشور المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠١٢.

4 Scottish government, Corporation Tax: Discussion paper options for Reform, 2011.

5 Joumard, I, M Pisuand D. Bloch, less Income inequality and more Growth – Are the Compatible ? Part 3. Income Redistribution via Taxes and transfers Across OECD countries, OECD Economics department.

وفيما يتعلق بضرائب الدخل على الأشخاص الاعتبارية، وجدت معظم الدراسات أن معدلات الضرائب على أرباح الشركات ترتبط عكسيًا مع معدلات النمو الاقتصادي [١] حيث أكدت بعض الدراسات ، ومنها دراسة "Davis and Henrekson" أن الزيادة فى معدل الضرائب تؤدي إلى زيادة نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض مساهمة القطاعات التي تعتمد بكثافة على مدخلات العمال فى التشغيل [٢] وبالتالي تترك أثراً سلبيًا على النمو ، خاصة مع المستويات المرتفعة من الضرائب.

٢/١/٢ الآثار التوزيعية للسياسة الضريبية :

وتهدف السياسة الضريبية أن يكون الهيكل الضريبي من المرونة بحيث يستجيب لحاجات التغيير الاقتصادي فإذا ظهرت مصادر جديدة لاكتساب الدخل لا يؤثر فيها الهيكل القائم فإن الهيكل الضريبي يجب أن يكون قادرًا على الاستجابة لهذه التغيرات [٣].

ويعكس زيادة التفاوت بين فئات الدخل فشل السياسة المالية فى تحقيق عدالة توزيع الدخل من خلال السياسة الضريبية . وتوضح الأدبيات أن أثر السياسية الضريبة على توزيع الدخل فى الدول النامية يعد ضئيلاً، ربما نتيجة انخفاض نسبة الضرائب للناتج المحلي .. وبشكل عام فالآثار التوزيعية للضرائب تعتمد على المرونات النسبية للمتعاملين فى السوق وقدرتهم على نقل عبء الضريبة. أن قضايا العدالة الضريبية تركز غالبًا على الضرائب على الدخل الشخصي وأرباح الشركات ، وإتباع نظام تصاعدي للضرائب على الدخل الشخصي يعني مساهمة أصحاب الدخول المرتفعة بنسبة أكبر من دخولهم فى الضرائب عن أصحاب الدخول المنخفضة، وينعكس إيجابيًا على عدالة التوزيع والعكس. وهناك اتجاه كبير بين دول العالم نحو إصلاح النظم الضريبية، وقد رصد تقرير أداء الأعمال "البنك الدولي ٢٠١٠" الإجراءات الإصلاحية فى اقتصادات حول العالم وذلك من خلال تبسيط النظام الضريبي ورفع كفاءة العاملين [٤] وتهدف السياسة الضريبية ان يكون الهيكل الضريبي

1 Young lee and Roger H. Gordon. Tax Structure and economic growth journal of public Economics. 2005.

2 Steven J. Davis and Magnlis Henreksn. Tax Effect for work Activity. Industry Mix and Shadow Economy Size: Evidence from Rich – country comparisons. NBER. Working paper. 2004.

٣حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية فى البلاد المتخلفة مع دراسة تطبيقية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.

4 PWC and world Bank. Paying Taxes: The Global picture. 2008.

من المرونة بحيث يستجيب لحاجات التغير الاقتصادي فاذا ظهرت مصادر جديدة لاكتساب الدخل لا يؤثر فيها الهيكل القائم فان الهيكل الضريبي يجب أن يكون قادراً على الاستجابة لهذه المتغيرات[١] أضف الى ذلك ان الضرائب التصاعدية تعمل على الحد من التفاوت فى توزيع الدخل عن طريقين فهي تقلل من مدى التفاوت فى توزيع الدخل الصافي، كما انها تنقص بالتالي من درجة تركيز الثروات فى المستقبل، وبالتالي فإن لها أثراً على نمط ملكية الموارد، إذ إنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك[٢] كما ان الاعفاءات الضريبية قد تساهم بشكل فعال فى تقليل الفوارق الاقتصادية بين مختلف طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل بين الأفراد على نحوأكثر عدالة ، فالدولة قد تقرر الإعفاءات الضريبية بطريقة تحيزية بحيث بتخص فئة معينة دون غيرها بتلك الاعفاءات لأسباب معينة قد يكون من بينها تدني مستوى دخول فئة معينة.

ويجب الأخذ فى الاعتبار التوازن بين هدفي تحفيز النمو والتوزيع العادل[٣] ويعتمد ذلك على كفاءة السياسات الضريبية التي تعزز النمو وتقلل عدم العدالة فى توزيع الدخل ، فاذا كان النظام الضريبي تصاعدياً فى مجمله فان الأثر يكون ايجابياً على العدالة والتحرك نحو الضرائب غير المباشرة والضرائب العقارية سوف يؤدي إلى دفع النمو[٤]

٣/١/٢: هيكل الإيرادات الضريبية وأثره التوزيعي والتنموي:

بدأت الدعوى الى تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل اعتباراً من بداية الثمانينيات وصدر قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ثم خطت الحكومة المصرية خطوة أخرى نحو تطبيق الضريبة الموحدة على الدخل وصدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ليعدل بعض نصوص القانون السابق، وأخيراً، وبهدف استكمال عملية الأخذ بنظام الضريبة الموحدة لتحقيق المزيد من العدالة صدر قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مستهدفاً تحقيق المزيد من عدالة توزيع العبء الضريبي[٥] بهدف تشجيع الاستثمار، نص القانون على مجموعة من

١ حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية فى البلاد المتخلفة مع دراسة تطبيقية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ١٩٧٠.

٢ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع.

3 Bert Byres, Making Fundamental Tax Reform Happen, OECD Tayation Working Papers, 2011

4 Osed, Reducing Income Inequality while boosting Economic growth: Can it be done? Economic policy Reforms, 2012

٥ محمد ابراهيم ابو شادي، التشريع الضريبي المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨.

الحوافز الضريبية، جاء على رأسها خصم نسبة ٣٠٪ من تكلفة الالات والمعدات المستخدمة فى الاستثمار فى مجال الانتاج، سواء كانت جديدة او مستعملة، وذلك فى أول فترة ضريبية تم خلالها استخدام تلك الأصول، بالاضافة الى امكانية ترحيل الخسائر حتى السنة الخامسة ، بالاضافة الى تخفيض سعر الضريبة على دخل الاشخاص الاعتبارية بهدف تشجيع الاستثمار، وسعى القانون لتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية وذلك من خلال تخفيض سعر الضريبة وتوسيع الشرائح. وان كان مردود على ذلك حيث ساوى القانون فى العبء الضريبي بين اصحاب المشروعات الرأسمالية والصغيرة والمتوسطة .

وكان يجب ان يتم زيادة معدل الضريبة تصاعدياً مع الشرائح العليا من الدخل ، كما ان حد الاعفاء الضريبي لاصحاب الدخول المنخفضة لم يراعى العدالة بالقدر الكافي ، نضف الى ذلك تجاهل التغيرات على الدخل الناجمة عن معدلات التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية لذلك الاعفاء.

١/٣/١/٢: تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي :

شهدت الفترة ١٩٩١/١٩٩٢- ٢٠٠٠/٢٠٠١ تطبيق مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي وكانت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي منخفضة حيث قدرت بحوالي ١,٩٪ عام ١٩٩١ نتيجة لتطبيق السياسات ، ثم اتجهت معدلات النمو للارتفاع بعد ذلك الى ان وصلت الى ٥,٩٪ ١٩٩٩ وتعرضت تلك الفترة للعديد من الصدمات سواء الخارجية او الداخلية ومن ثم شهدت الفترة تذبذباً مع معدلات نمو الناتج [١] أما خلال فترة الدراسة ٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠١٠/٢٠١١ فقد بدأت معدلات نمو الناتج فى الارتفاع متزامنة مع سلسلة السياسات الاقتصادية متضمنة السياسة الضريبية بصدور القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقد بدأت المعدلات فى الارتفاع من ٣,١٪ على ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى بلغت ٧,٢٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨

١ هناء خير الدين وهبة الليثي، "النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر"، كتاب الاهرام الاقتصادي، مؤسسة الاهرام، العدد (٢٤٢)، القاهرة، ٢٠٠٧

جدول رقم (١) تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠١٠/٢٠١١

الفترة	معدل نمو قطاع الزراعة٪	معدل نمو قطاع الصناعة٪	معدل نمو قطاع الخدمات٪	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي٪
٢٠٠٢	٣,٦	٣,٥٩	٢,٨٢	٢,٣٧
٢٠٠٣	٣,٤٨	١,٤٦	٤,١٤	٣,٢
٢٠٠٤	٢,٧٦	٢,٨	٥,٧١	٤,١
٢٠٠٥	٣,٢٦	٣,٧	٥,٦٥	٤,٤٧
٢٠٠٦	٣,٢٥	١٠,٥٢	٥,٧٢	٦,٨٤
٢٠٠٧	٣,٦٨	٧,٥	٧,٩٧	٧,١
٢٠٠٨	٣,٣٥	٧,٢	٨,٣٧	٧,١٦
٢٠٠٩	٣,١٧	٥,٦٢	٤,٤٢	٤,٦٧
٢٠١٠	٣,٤٧	٤,٥٨	٥,٩٨	٥,١٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرات دورية سنوات متفرقة.

وبعد التعثر والتباطؤ الذي مرت به عملية الإصلاح الاقتصادي والذي أنعكس على معدلات النمو الاقتصادي فى بداية فترة الدراسة ، شهد الاقتصاد المصري مرحلة جديدة بحكومة وسياسات جديدة عام ٢٠٠٤ محاولة معالجة المشكلات الاقتصادية واضعة تحفيز النمو الاقتصادي نصب عينيها، ولذلك قامت بتحديث القطاع المالي وكذلك إصلاحات فى قطاع الضرائب فى محاولة لتحفيز النمو ونتج عن الإصلاحات ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كما يوضحها الجدول رقم (١) حيث ارتفع معدل النمو من ٢,٣٧٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٤,١٪ عام ٢٠٠٤ ليصل إلى متوسط ٧٪ خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ واعتبر هذا المعدل واحداً من أعلى المعدلات التي شهدتها المنطقة خلال الحقبة الزمنية الأخيرة وقد استمر هذا الأداء الجيد حتى النصف الأول من عام ٢٠٠٨ حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي ٧,٢٪ فى النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ونتيجة لركود الاقتصاد العالمي الذي بدأ فى نهاية عام ٢٠٠٨ نتيجة الأزمة المالية العالمية فنجد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من ٧,١٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٦٧٪ عام ٢٠٠٩، ولكن نستطيع

القول بأن الحزم التحفيزية أدت إلى انتعاش الطلب والتخفيف من حدة الركود ، وقد انعكس ذلك على ارتفاع معدل النمو عام ٢٠١٠ ليصل إلى حوالي ١٥ ,٥٪، وفيما يخص توزيع هيكل الناتج على مستوى القطاعات فقد شهد قطاع الزراعة تراجعًا فى نسبة مساهمته فى الناتج نتيجة لإهمال الدولة فى القطاع الزراعي، وبالعكس تزايدت مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج خلال الفترة أما فيما يخص قطاع الخدمات فنجد تزايد مساهمته إلى ما يقرب من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٢/٣/١/٢ تطور هيكل الإيرادات الضريبية:

على الرغم من تباين الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية خلال فترة الدراسة إلا إن قيمة الإيرادات الضريبية قد تضاعفت كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

تطور هيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٠/٢٠١١)

بيان	إجمالي الإيرادات (بالمليار جنيه)	العائدات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي (٪)	حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح والإيرادات الرأسمالية (مليار جنيه)	٪	حصيلة ضريبة المبيعات (مليار جنيه)	الضرائب على الممتلكات	٪
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٥٨	١٣,٣	٢٠,٨	٣٧,٣	٢٣,١	٠,٨	١,٤
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٦٧,١	١٣,٨	٢٧,٢	٤٠,٧	٢٦,٥	٠,٨	١,٢
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٧٥,٨	١٤,١ -	٣١,٥	٤١,٧	٣١,٤	١	١,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٩٧,٨	١٥,٨	٤٨,٢	٤٩,٤	٣٤,٦	١,٢	١,٢
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١١٤,٣	١٥,٣	٥٨,٥	٥١,٢	٣٩,٤	١,٨	١,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٣٧,٢	١٥,٣	٦,٧١	٤٨,٩	٤٩,٧	٢,١	١,٥
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٦٣,٢	١٥,٧	٨٠,٢	٤٩,٢	٦٢,٦	٢,٨	١,٧
٢٠١٠/٢٠١١	١٧٠,٤	١٤,١ .	٧٦,٦	٤٤,٢	٦٧,٠	٨,٨	٥,٢
٢٠١١	١٩٢,١	١٤,١	٨٩,٩	٤٧,١	٧٦,٠	٨,٩	٤,٧

الموقع الإلكتروني: وزارة المالية المصرية، سنوات ٢٠٠٣/٢٠١١.

مجلس الشعب ، لجنة الخطة والموازنة، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية سنوات مختلفة.

ولم تختلف نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي كثيرًا خلال الفترة فقد وصلت إلى أعلى نسبة لها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (١٥,٨٪)بينما كانت أقل نسبة لها عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (١٣,٣٪) وتشير المؤشرات السابقة إلى انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية لناتج المحلي الإجمالي عن مثيلاتها فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تبلغ هذه النسبة فى تركيا (٢٠٪)، إنجلترا (٣٥٥)، فرنسا (٤٣٪) [١].

ويوضح هذا المؤشر ضعف دور الضرائب بصفة عامة فى كل من النمو وتوزيع الدخل وتستأثر الإيرادات الضريبية على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بحوالي ٥٠٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة.

وعلى الرغم من ذلك فأن التصاعدية فى الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين كانت شكلية للغاية إذ إن عدد الشرائح ضئيل جدًا، وأعلى سعر للضريبة -وهو ٢٠٪- يطبق ابتداء من دخل متواضع نسبيًا (٤٠ألف جنيه فى السنة أي ١١٠ جنيهًا فى اليوم). كما أن الضريبة على دخول الأشخاص الاعتبارية كالشركات والهيئات موحدة بسعر ٢٠٪ ومن ثم فهي لا تفرق بين شركة تحقق مكاسب بضعة آلاف من الجنيهات وأخرى تحقق مكاسب مليارات الجنيهات، وبالرغم من اتجاه المشرع لإلغاء بعض الإعفاءات الضريبية فى القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، إلا أن ما تبقى من الإعفاءات لم يزل كبيرًا من حيث العدد ومن حيث النطاق [٢].

ويلاحظ أيضًا الانخفاض الملحوظ فى حصيلة الضرائب على الممتلكات حتى لم يتم تتعدى هذه الحصيلة ١,٧٪ حتى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم تضاعفت نتيجة لفرض ضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة بسعر ٢٠٪ وفقًا للقانون رقم (١٢٨) لسنة ٢٠٠٨، وقد ساهمت فى تحقيق بعض العدالة فى توزيع الدخول ولكن مساهمة ضعيفة جدًا، إذا ما قورنت بتطبيق ضريبة عادلة على إيرادات الثروة العقارية أو النشاط العقاري بصفة عامة خاصة وأن الاستثمار العقاري خلال تلك الفترة وما بعدها قد شهد توسعاً بشكل كبير ، وازداد نشاطه مع ارتفاع معدلات التضخم واعتبار الثروة العقارية مخزناً للثروة والقيمة. وإخضاع تلك الأنشطة للمنظومة الضريبية بشقيها المباشر وغير المباشر لا شك سيكون لها الأثر الإيجابي على كلاً من النمو وعدالة التوزيع فى آن واحد.

١ سهير أبو العينين، دور السياسة المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٤٧)، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٢.

٢ إبراهيم العيسوي، الضريبة التصاعدية، جريدة الأهالي، عدد ٢٠١٠/٢/١٠.

جدول رقم (٣)

حصيلة الضرائب على دخول وأرباح والمكاسب الرأسمالية للأفراد وفقًا لمصدر الدخل

(بالمليارجنيه)

البيان	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠/ ٢٠١١
١- الضرائب على الدخول	٣,٦	٤,٣	٥,٢	٥,٤	٦,٢	٧,٤	٩,٤	١١,٤	١٣,٤
٢- الضرائب على الدخول بخلاف التوظف	٣,١	٣,٨	٤,١	٤	٣,٥	٤,١	٥,١	٥	٥,٥
المهن غير التجارية	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣
النشاط التجاري والصناعي	٢,٨	٣,٣	٣,٥	٣,٦	٣,٢	٣,٨	٤,٧	٤,٦	٥,١
رؤوس الأموال المنقولة	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٨	٠,٥	-	٠,٤	٠,٩
الضرائب العامة على الدخل	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	-	-
الرسوم على الضرائب	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-	-	-	-	-	-
الضرائب على الأرباح الرأسمالية (ثروة عقارية وأخرى)	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٨	٠,١
الإجمالي	٦,٧	٨,٢	٩,٣	٩,٤	٩,٧	١١,٥	١٤,٦	١٦,٤	١٨,٩

المصدر: مجلس الشعب، لجنة الخطة والموازنة، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربي والخزانة العامة عن السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٠/٢٠١١.

ويظهر الجدول رقم (٣) هيكل حصيلة الضرائب على دخول وأرباح الأفراد، ويوضح الجدول أن حصيلة الضرائب على دخول الأفراد من الأنشطة المختلفة بخلاف التوظف لم تزد إلا بمقدار مرة ونصف تقريبًا خلال فترة الدراسة، بينما زادت فى المقابل حصيلة الضرائب على دخول الأفراد أصحاب الأجور خلال نفس الفترة بأكثر من خمسة أضعاف، مما قد يشير إلى تزايد معدلات التهرب الضريبي من أصحاب الأنشطة التجارية والصناعية، وغيرها من المهن الأخرى. ذلك على الرغم من تطبيق القانون الجديد للضرائب على الدخل ، بدءًا من عام ٢٠٠٦، الذي قيل إنه سيساهم فى تخفيض معدلات التهرب الضريبي بدرجة كبيرة.

ويزداد الوضع سوءًا عند النظر فى تصنيف هذه المؤسسات ودورها فى النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل.

كذلك يوضح الجدول الانخفاض فى حصيلة الضرائب على رؤوس الأموال المنقولة والأرباح الرأسمالية والثروة العقارية والتي يعتبر أن لهم دورًا كبيرًا فى عدالة توزيع الدخل ، باستخدام السياسة الضريبية، ويعتبر هذا النمط لهيكل الضرائب أنه فى غير اتجاه عدالة لتوزيع الدخل.

الضريبة على السلع والخدمات "المبيعات":

يلاحظ الزيادة المستمرة فى حصيلة الإيرادات من ضرائب المبيعات خلال فترة الدراسة، حيث بلغت نحو ٣٢,١ مليار عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة فى إجمالي الإيرادات السيادية بلغت ٤١,٤٧٪ تقريبًا وظلت فى تزايد مستمر لتبلغ ٣٦ ملياراً عام ٢٠١١ لتحتفظ تقريبًا بنفس نسبة المشاركة فى إجمالي الإيرادات السيادية فى حدود ٤١,٧٪، ومع كل المزايا التي حققتها ضريبة المبيعات.

إلا أن أكثر من نصف حصيلة ضريبة المبيعات على السلع من السلع المستوردة مما يوضح حجم الاعتماد على الاستيراد لتوفير السلع، ومن ثم ضعف معدلات نمو الإنتاج المحلي حيث يوجد سعر ضريبة واحد على كل من السلع المنتجة محليًا والسلع المستوردة وربما يؤدي ذلك إلى ضعف دور الضرائب فى تحفيز النمو [١] وأيضًا دورها فى تحقيق مزيد من العدالة كما كانت لمساهمة قطاع الخدمات وارتفاع معدلات نموه خلال فترة الدراسة مساهمة إيجابية وبخاصة قطاع الاتصالات ونود أن نؤكد أن فرض ضرائب إنتاج على السلع المحلية لا يلعب أي دور فى تحفيز النمو أو تحقيق العدالة.

٣- الآثار التوزيعية والتنموية للاستثمار العام "الإنفاق الحكومي"

١/٣ مقدمة:

يعد الاستثمار العام أحد أدوات السياسية المالية التي يمكن من خلالها التأثير على النمو، وعدالة التوزيع، وتشير عدة دراسات إلى أن عجز الموازنة العامة للدولة يدفعها إلى اتخاذ سياسة مالية متشددة لا يستطيع الإفراط فى الاستهلاك العام (مدفوعات الفائدة، تحويلات الضمان الاجتماعي، ...) بينما يتحمل الاستثمار العام هذا الانخفاض فى الموازنة العامة، مما جعل البعض يطلقون على الاستثمار العام أنه معزز للدورات الاقتصادية (Stancik & Valila، ٢٠١١) [٢] من ناحية أخرى فإن توزيع الدخول الحقيقية بين أفراد المجتمع لا يتوقف على حجم الدخل النقدي الصافي، الذي يحصل عليه كل فرد من أفراد المجتمع فحسب، وإنما يتوقف على ما يعود على الفرد من المنافع نظير قيام الدولة بالإنفاق العام، ومن هنا كان من الممكن للسياسات المالية أن تعيد توزيع الدخل عن طريق تغيير نصيب الفرد ، أو الفئة من منافع

١ سهير أبو العينين، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٤٧، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٣، مرجع سابق.

٢ سهير أبو العينين، دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٤٧)، ٢٠١٣.

الإنفاق العام، فاستنادًا إلى تحديد الفئات التي يتوجب رفع دخولها الحقيقية لكي يتم تحقيق عدالة التوزيع والوصول إلى هيكل توزيع الدخل القومي المستهدف تقوم الدولة بتصميم سياساتها الإنفاقية بحيث يعود النصيب الأكبر من منافع الإنفاق الحكومي على تلك الفئات التي تريد أن ترفع دخولها الحقيقية [1] وعلى ذلك فإن النفقات العامة قد تؤدي إلى خلق دخول جديدة، وهذه هي ما تعرف بالنفقات الحقيقية وأنها قد تؤدي إلى تحويل جزء من الدخول القائمة من فئة اجتماعية إلى فئة أخرى، وهي ما تعرف بالنفقات التحويلية. وبالتالي تدخل فى مرحلتين:

توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا فى إنتاجه "التوزيع الأولى".

إدخال ما تراه من تعديلات لازمة من الناحية السياسية والاجتماعية أو – وهو ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي ، أو التوزيع النهائي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة أو فيما بين فروع الإنتاج أو فيما بين الأقاليم المختلفة.

٢/٣ نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من المعلوم أن الاستثمار هو أحد المحركات الرئيسية لنمو الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع تبعًا لذلك أن تكون هناك علاقة قوية ومستقرة نسبيًا بين الاستثمار والناتج ، ولكن تقدير المعاملات الحدية للاستثمار / الناتج (ICOR) باستخدام البيانات التي نشرتها وزارة التخطيط لا تؤكد مثل هذه العلاقة .

حيث شهدت نسبة الاستثمارات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذبًا شديدًا خلال فترة الدراسة، والجدير بالملاحظة هو التراجع النسبي المضطرد للاستثمارات العامة رغم الزيادة المطلقة ، سواء بالنسبة لجملة الاستثمارات المنفذة أو للناتج المحلي الإجمالي ، حيث شهدت انخفاضًا متتاليًا خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حيث بدأ الانخفاض من ٩,٩٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٨,٥٪ فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ثم ٨,٢٪ فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وثبتت عند ٨,٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كذلك شهدت الاستثمارات العامة للدولة كنسبة من الاستثمارات الكلية تراجعًا ملحوظًا اعتبارًا من العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وقد وصلت إلى ٥١,٩٪ واستمر تراجعها حتى وصلت إلى ٣٥,٣٪ للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وقد شهد معدل الاستثمار تراجعًا ليصل إلى ٣٨,١٪ خلال العام ٢٠١٠/٢٠١١ كما هو موضح بالشكل رقم (١).

١ رفعت المحجوب: إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسة المالية، دار النهضة العربية، ١٩٦٤.

شكل رقم (١) نسبة الاستثمار العام

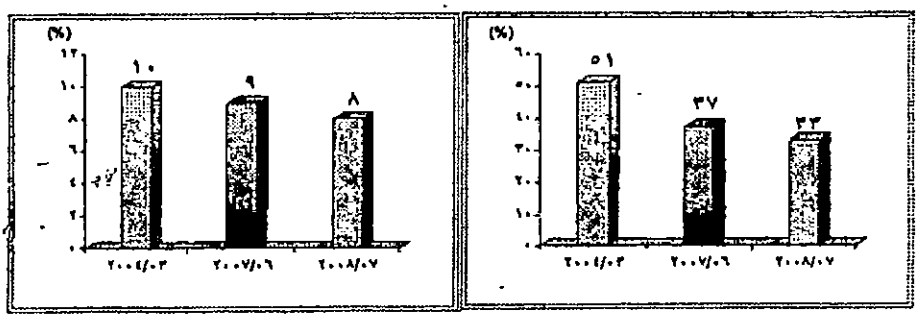

ولا شك أن انخفاض الإنفاق العام الاستثماري قد يؤثر على كفاءة ونوعية الخدمة المقدمة فى كل مشروعات البنية التحتية الأساسية – المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل - والأهم هو التأثير السلبي على قطاعي التعليم والصحة ومن جانب آخر فإن تراجع الاستثمارات فى البنية التحتية والاستثمار البشري يترك أثرًا سلبيًا على النمو الاقتصادي.

وقد أثر انخفاض الاستثمار العام على استفادة الفقراء من الخدمات العامة وهو ما أشار إليه تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٧ عن الفقر فى مصر، حيث كان هناك تباين بين استفادة الفقراء وغير الفقراء والمناطق الحضرية والريفية من هذه الخدمات فمثلاً بالنسبة لمياه الشرب النقية كانت الاستفادة فى المناطق الحضرية ٩٦,٣، ٨٢,٠٣ لغير الفقراء والفقراء على التوالي وفي حين كانت بالمناطق الريفية ٧٥,٤٪، ٥٥,٤٪ لغير الفقراء والفقراء على التوالي ، وبالنسبة للصرف الصحي كانت الاستفادة بالنسبة للمناطق الحضرية ٨٦,٩٦٪، ٥٨,٨٦٪ والمناطق الريفية ٢٩,٦١٪، ١٦,١٣٪ لغير الفقراء والفقراء على التوالي وبالنسبة للكهرباء كانت ٩٩,٩٪، ٩٨,٩٦٪ و ٩٩,٣٢٪، و٩٧,٧٦٪ فى الحضر والريف وغير الفقراء والفقراء على التوالي، وتعكس هذه الأرقام إشكالية أخرى تتمثل فى وجود فجوة فى تقديم الخدمات بين الريف والحضر مما يؤثر سلبيًا على كلاً من النمو وعدالة التوزيع.

٣/٣ الهيكل القطاعي للاستثمار العام:

جدول رقم (٤)

معدلات نمو الاستثمار العام فى قطاعات الزراعة والبنية التحتية والتعليم والصحة خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٠/٢٠١١

السنة ٪	القطاع الزراعي	قطاع البنية التحتية	قطاع التعليم	قطاع الصحة
٢٠٠٣	٩,٤	٤١,٢	٦,٥	٣,٣
٢٠٠٤	٩,٥	٦٥,٦	٤,٩	٣,٥
٢٠٠٥	٧,٧	١٦,٩	٣,٦	٣,٢
٢٠٠٦	٦,٩	٤,٧	٣,٢	٢,٣
٢٠٠٧	٥,٠٠	٢٧,٥	٣,١	٢
٢٠٠٨	٤,٠	٧٠,٩٩	٣,٣	٢,٤
٢٠٠٩	٣,٥	٢٤,٣٤	٤	٢,٨
٢٠١٠	٢,٩	١٧,٢٧	٢,٧	٢,٢

المصدر: وزارة التخطيط، بيانات غير منشورة، سنوات متفرقة.

وبتحليل الهيكل القطاعي للاستثمار العام من خلال البيانات بالجدول رقم (٤) يلاحظ تزايد معدل نمو الإنفاق العام على البنية التحتية، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الاستثمارات العامة فى البنية التحتية إلى الناتج المحلي الإجمالي مازالت تعتبر ضعيفة نسبيًا.

أما فيما يتعلق بالاستثمار فى القطاع الزراعي ، فعلى الرغم من أهمية الاستثمار فى هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي وذلك للحد من الفقر والبطالة والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها من انخفاض الأجور ، وغير ذلك فيلاحظ الانخفاض الملموس فى الاستثمار الزراعي كنسبة من إجمالي الاستثمارات العامة من ٩,٤٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٢,٩٥ عام ٢٠١٠ ، ويعطي هذا مؤشرًا واضحًا على استهداف النمو أكثر من العدالة وخفض الفقر.

شكل رقم (٢)

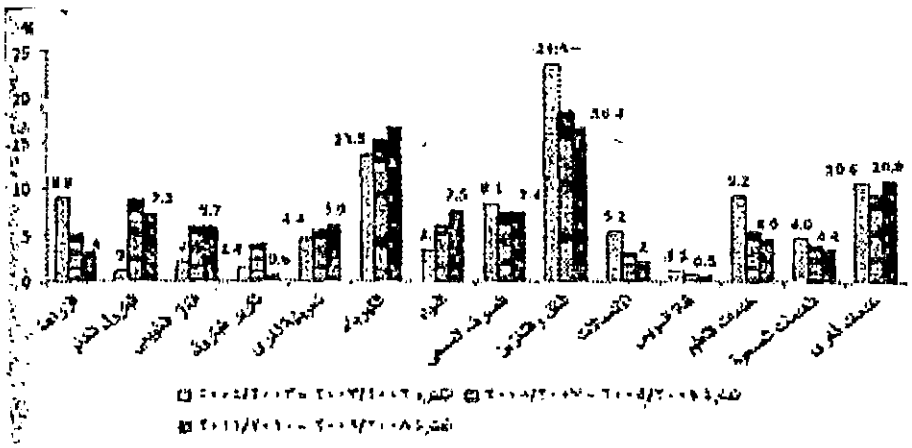

وبالنظر إلى نمط الاستثمارات العامة وتطوره يلاحظ تزايد الإنفاق العام على البنية التحتية كما يوضحه الشكل رقم (٢) خاصة الكهرباء والنقل والتخزين، وكذلك قطاع البترول وانخفاض متواصل فى نسب الاستثمار فى التعليم والصحة والزراعة خلال فترة الدراسة مما يؤكد على عدم الاهتمام بالاستثمار فى رأس المال البشري رغم أهميته فى تحقيق هدفي النمو والعدالة .

٤/٣ رأس المال البشري والنمو الاقتصادي:

بالرغم من شيوع استخدام مصطلح رأس المال البشري فى العديد من الكتابات الاقتصادية والاجتماعية، إلا إنه لا يوجد حتى الآن تعريف موحد ومستقر لهذا المصطلح. غير أن هذا لا ينفي وجود درجة عالية من التشابه فى التعريفات المستخدمة، والتي تنظر أغلبها إلى رأس المال البشري باعتباره "مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها (أو يرثها) الفرد، وتمكنه من المشاركة فى الحياة الاقتصادية واكتساب الدخل، والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار فى التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها من أشكال الاستثمار فى رأس المال البشري الأخرى [1].

ومن التعريفات واسعة الانتشار لمصطلح "رأس المال البشري"، ذلك التعريف الذي

1 Adolf Stroombergen, et al., "Review of the statistical Measurement of Human Capital", Statistics New Zeala, 2002, and Eva Parts. "Interrelationships between Human Capital and Social Capital: Implications of Economic Development in Transition Economies, University of Tartu, 2013.

تتبناه منظمة اليونيسيف، والذي يرى أنه "المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يُعد عاملاً رئيسًا فى تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية [١] ويعد التعليم أحد العناصر المكونة للرأسمال البشري والرقي بالخصائص والقدرات السكانية.

وفيما يتعلق بالاستثمارات ، أو التدفقات إلى رصيد رأس المال البشري، فإن أهم مؤشراته الإنفاق العام على التعليم، والذي كما سبق الإشارة، قد تراجعت نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي "الإجمالي من ٥,٦٪" عام ٢٠٠٣ إلى أن وصلت ٢,٧٪ عام ٢٠١٠

شكل رقم (٣) تطور الإنفاق العام على التعليم وجملة الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه)

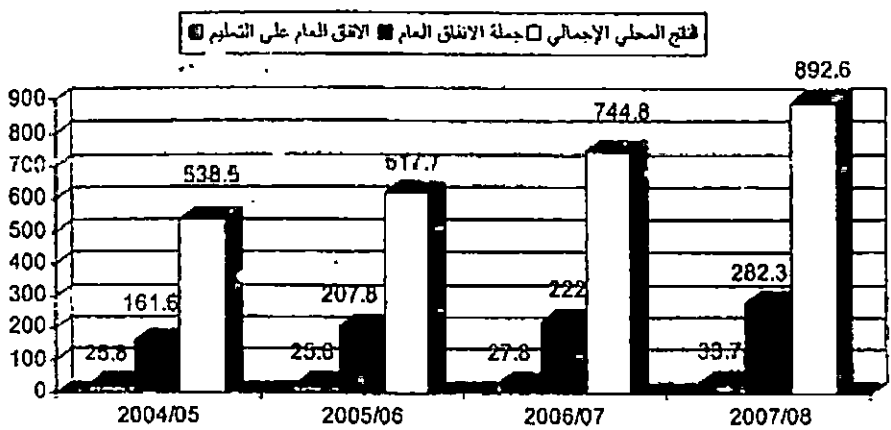

ورغم الزيادة المطردة فى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم الإنفاق العام كما يوضحه الشكل رقم (٣) فإن نصيب التعليم من جملة الإنفاق العام قد تراجعت خلال فترة الدراسة من حوالي ١٦٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ١٢,٥٪ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ثم إلى أقل من ١٢٪ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويزداد إدراكنا لسوء الحال عندما نعلم أن النسب السابقة جميعها تقل بشكل واضح عن نظيرتها فى بعض الدول الأخرى ، مثل تونس والمغرب مثلاً، حيث يصل نصيب الإنفاق العام على التعليم من جملة الإنفاق العام فيها إلى نحو ٢٥٪ فأكثر، وحيث يبلغ نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧٪ و٥,٩٪ فى هاتين الدولتين على الترتيب [٢] ومن ناحية أخرى فقد انخفض الإنفاق الجاري وكذلك

١ أشرف العربي، رأس المال البشري فى مصر – المفهوم – القياس – الوضع النسبي،، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٣٩، ٢٠٠٧.

٢ أشرف العربي، الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري، ورقة قدمت فى ورشة العمل التي عقدها المجلس الوطني المصري للتنافسية حول الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري،، الإصدار رقم (٢)، القاهرة، ٢٠٠٨.

تقلص حجم الإنفاق الاستثماري، فى ظل نقص الموارد المالية لشراء السلع اللازمة للعملية التعليمية وصيانة المنشأة التعليمية وتدهور البنية الأساسية للمدارس والجامعات، ولتعويض هذا النقص ، لجأت الدولة لزيادة الرسوم على كافة مراحل التعليم وهو ما يحد من مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وزيادة تكلفة التعليم على الأسر مما أدى إلى زيادة نسب التسرب من التعليم ، خاصة وأن تكلفة الفرصة البديلة للتعليم الحكومي الابتدائي أعلى كما أن عائد هذا التعليم للفقراء والطالب منخفض [١]، وهو ما يفسر عزوف أبناء الأسر الفقيرة عن التعليم الأساسي لارتفاع تكلفته لهم والتي تثمل حوالي ٣٪ من دخل الأسرة بجانب تكاليف الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية مقارنة بنسبة ١,٤٥ ٪ للأسر مرتفعة الدخل، ومع انخفاض جودة التعليم يتسرب الفقراء منه ، أضف إلى ذلك الانحياز للتعليم العام فى الإنفاق العام على حساب التعليم الفني المتوسط [٢] كما يتحيز الإنفاق العام على التعليم لصالح الأقاليم غير الفقيرة حيث تستفيد المناطق الحضرية اكثر من غيرها منه كمًا ونوعًا حيث ينال (٧,٣٪) منه مقابل (٢٥,٣١) للأغنياء [٣].

وانعكس ذلك فى زيادة نسبة الأميين ، حيث بلغت ٤٢٪ عام ٢٠٠٦ كما بلغت هذه الفئة من قوة العمل ٤٠٪ فى تعداد ٢٠٠٦، ويتصل بهذا المستوى التعليمي المتواضع انخفاض متوسط عدد سنوات التعليم للسكان ١٥ سنة فأكثر إلى نحو نصف المتوسط المحقق فى بلاد مثل كوريا وإسرائيل [٤].

ويزداد الأمر سوءًا إذا علمنا أنه وفقًا لتعدد ٢٠٠٦ فقد بلغت نسبة الذكور ٥١٪ من إجمالي عدد السكان البالغ ٧٢,٨ مليون نسمة، وأن ٥٧٪ منهم يعيشون فى الريف، وأن نسبة السكان فى سن العمل (١٥-٦٤ سنة) حوالي ٦٥٪ من إجمالي عدد السكان، وهي أعلى نسبة منذ تعداد ١٩٧٦، ويعني هذا التركيب العمري وفقًا لنظرة الديموجرافيين أن مصر تمر بما يعرف بمرحلة "الهبة الديموجرافية" وهي المرحلة التي يرتفع فيها نسبة السكان فى سن العمل إلى أقصى حد ممكن، وتنخفض فيها معدلات الإعالة وهي مرحلة تاريخية يصعب

1 Abdel Fadil, (M): Education Expansion and Income Distribution in Egypt 1952-1977 in Abdel Khalek, (G), & Tignor ® (eds), The political Economy of Income Distribution in Egypt Holmes, and Meyers publishers, Inc, New York, 1982, Egypt.

2 World Bank، ARE، Education se tor reviewe progress and priorities for the future، vol. imain report، Washington. D.C، published at www.wordbank.org 2002m، PP.31-32.

3 El-Bardi, (M): Towards a pro-poor Education policy for Egypt, in Nsssar (H) and El-Laithy (H) eds socio Economic policies and poverty alleviation programs in Egypt, Cairo.

٤ إبراهيم العيسوي، «آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والعالمية الاقتصادية»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٢٢٦)، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠.

تكرارها وأن حسن استغلالها من خلال سياسات التعليم والتدريب والاستثمار يؤدي إلى إحداث التوازن المستهدف فى تحفيز النمو المستدام وتحقيق عدالة التوزيع.

ومن المؤشرات التي تعبر عن حالة رأس المال البشري عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان ... لقد بلغ هذا العدد ٤٩٣ باحثًا فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥، بينما بلغ المتوسط ١٩٢٧ فى حالة الأردن و١٠١٣ فى تونس [١]. وفيما يتعلق بإنتاجية عنصر العمل فى مصر، فقد أشارت دراسات متعددة إلى انخفاضها، وطبقًا لتقديرات العيسوي لمعدلات نمو وإنتاجية العامل فى الاقتصاد المصري وفي قطاعاته الرئيسة خلال الفترة من ١٩٨٢-٢٠٠٢ تبين أن إنتاجية المشتغل على المستوى القومي قد زادت بمعدل يتراوح بين ١,٣٥ - ١,٦% فقط سنويًا، وهو معدل منخفض جدًا [٢].

٢/٤ الفقر - "المفهوم والقياس":

مفهوم الفقر:

تتعدد مفاهيم الفقر حيث عرفه البنك الدولي أنه "عدم تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة" [٣].

أو هو حالة الحرمان المادي النابعة من انخفاض استهلاك الغذاء كميًا.

ونوعيًا وتدني كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان وحرمان ملكية السلع المعمرة والأصول المادية، وفقد ضمان مواجهة المرض والبطالة والإعاقة والكوارث والأزمات [٤]، وفي تعريف آخر جاء فى تقرير التنمية البشرية، أن الفقر هو حرمان البشر من الحياة الكريمة، فالفقر لا يعني عدم توافر الضرورات اللازمة للوجود الفعلي فحسب، ولكنه يعني أيضًا فقدان الفرص فى أن يعيش الإنسان حياة محتملة، فالفقر يمكن أن يحرم حياة المرء من المعرفة والاتصالات، كما يمكن أن يجرد هذه الحياة من الكرامة والثقة.

فالفقر يشمل فقر الدخل الذي ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وفقر القدرة الذي ينصرف إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة فى عملية التنمية وجني ثمارها [٥].

١ وزارة البحث العلمي، مؤشرات العلم والتكنولوجيا، الإصدار الأول، وزارة البحث العلمي، القاهرة، ٢٠٠٨.
٢ إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري فى ثلاثين عامًا، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٣ البنك الدولي، تقرير التنمية فى العالم، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٠.
٤ البنك الدولي، تقرير التنمية فى العالم، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠١٠.
٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢.

وتتعدد مؤشرات قياس الفقر لتباين الأوضاع الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة وهو ما يصعب معه وضع مؤشر محدد لقياسه [١] ومنها مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، مؤشر استهلاك الأسرة، مؤشر حجم الدخل الموجه للاستهلاك الغذائي ، مؤشر خط الفقر وتجدر الإشارة إلى أن القياس المطلق والنسبي للفقر ومدى فائدة مفهوم الفقر المطلق أمران على غاية من الأهمية باعتبار أن ما يعد فقرًا فى مجتمع ما وفي زمن ما قد لا يعد فقرًا فى مجتمع آخر. ويعبر عن خط الفقر برقم معين من عمله الدخل أو اتفاق الأسرة والذي يعد بمثابة الحد الأدنى لما يكون عليه دخل الأسرة أو انفاقها الاستهلاكي الفعلي [٢].

وتعد مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية والتي أجريت بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مصدرًا رئيسًا لتقديرات نسب الفقر ومؤشرات توزيع الدخل خلال فترة الدراسة بالاعتماد على المسحين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و٢٠٠٨/٢٠٠٩ [٣].

من ناحية أخرى فقد قام البنك الدولي بإعداد تقرير مفصل عن حالة الفقر فى مصر عام ٢٠٠٨ وإجراء دراسة مقارنة مع البنك الدولي ووزارة التنمية الاقتصادية وتم تجميع البيانات وذلك من خلال إجراء مسح دخل الأسرة والإنفاق الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [٤].

وقرر التقرير خط الفقر وقيمة الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية لأسرة بناءً على العمر والنوع ومكان الإقامة وهو ما أدى إلى الاختلاف فى خطوط الفقر قائم على أساس الحد الأدنى لإنفاق الأسرة الذي يأخذ المتطلبات الغذائية وغير الغذائية الأساسية فى الاعتبار ، وخلص التقرير إلى أن حوالي ١٦ مليون مواطن تحت خط الفقر الأدنى، و٣٠ مليون تحت خط الفقر الأعلى وأوضح أن أكثر من نصف السكان فى المناطق الريفية لا يزال فقيرًا أو قريباً من الفقر.

وقد مثل الغذاء البند الأساسي من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للفقراء ، حيث تتراوح أنفاقهم على الغذاء فى ميزانية الأسرة نحو ٥٤٪ لفقراء الحضر، بينما ٥٦,٤٪ لفقراء الريف.

1 The policy studies institute: " The Definition and measurement of poverty" A seminar sponsored by, D.H.S.S" Social security research, London, 1992.

٢ البنك الدولي، تقرير التنمية فى العالم، الفقر، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.

٣ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٩ والجهاز المركزي مؤشرات الفقر طبقًا للناتج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، الجهاز ٢٠١٠.

4 World Bank and Ministry of Economic Development, ARE-Economic Growth, Inequality and poverty: Social Mobility in Egypt between 2005 and 2008, world bank, Washington, D.C, 2009.

أما الأسر غير الفقيرة فتخصص نسبة أقل من ميزانياتها للإنفاق على الغذاء، ففي الحضر بلغت نحو ٣٨,٦٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، حتى زادت إلى ٤٤,٢٪ أما فى الريف فبلغت نحو ٥٠,٠٨٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى زادت إلى ٥٢,٣٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

جدول رقم (٥) تطور نسبة الفقراء على مستوى الجمهورية الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠/٢٠١١

السنة	نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر القومي	نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر المدقع
١٩٩/٢٠٠٠	١٦,٧	٢,٩
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٩,٦	٣,١
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢١,٦	٦,١
٢٠١٠/٢٠١١	٢٥,٢	٤,٨

المصدر: مؤشرات الفقر طبقًا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (٢٠١٢/٢٠١٣) الموقع الرسمي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء http://www.capmas.pov.eg.pape.pdf

جدول رقم (٦) مقاييس الفقر وتوزيعها على الأقاليم المصرية فى الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٥

الأقاليم	2000			2005		
	P0	P1	P2	P0	P1	P2
الأقاليم الحضرية	5.1	0.9	0.3	5.7	0.9	0.2
حضر الوجه البحري	6.3	0.9	0.2	9	1.4	0.3
ريف الوجه البحري	11.8	1.6	0.3	16.7	2.4	0.5
حضر الوجه القبلي	19.3	3.9	1.2	18.6	3.8	1.2
ريف الوجه القبلي	34.2	6.6	1.8	39.1	8.1	2.4
إجمالي الجمهورية	**16.7**	**3**	**0.8**	**19.6**	**3.6**	**1**

المصدر:

Source: World Bank-Arab Republic of Egypt، poverty Assessment Update، Social and Economic Development Group، MENA، report، No.، 39885، Egypt، 2007.

وتدلنا بيانات الجدول رقم (٥) أن نسبة الفقر المطلق (PO) تحت خط الفقر زادت نسبتهم من ١٦,٧٪ إلى ١٩,٦٪ بين عامي ٢٠٠٠/٢٠٠٥ ثم ٢١,٦٪ عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ثم ارتفعت إلى ٢٥,٢٪ عام ٢٠١٠/٢٠١١.

وبمراجعة أوضاع الفقر فى مصر ، نجد أنه فى ذات الوقت الذي شهد فيه الاستثمار العام تراجعًا إلى جملة الاستثمارات الكلية شهدت معدلات الفقر ارتفاعًا وفقًا لتعريفاته المختلفة، فنجد أنه وفقًا لخط الفقر الأدنى (PO) ارتفع معدل الفقر بصورة مضطردة وسريعة من ١٦,٧٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢١,٦٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم إلى ٢٥,٨٪ عام ٢٠١٠/٢٠١١.

وبالنسبة لمؤشر فجوة الفقر (P1) أي مقدار الحد الأدنى من الإنفاق اللازم لنقل الفقراء من تحت خط القر إلى أعلاه تلاحظ زيادته من ٣٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٣,٦٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وأما مؤشر (P2) حدة الفقر والذي يقيس تفاوت توزيع الفقراء تحت خط الفقر فقد ارتفع أيضًا من ٠,٨٪ عام ٢٠٠٠ إلى يصل (١) عام ٢٠٠٥.

جدول رقم (٧)

اتجاه معدل الفقر حسب المناطق فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

	المعدلات			التوزيع			توزيع عدد السكان
	الفقر المدقع	الفقر	الفقر القريب	الفقر المدقع	الفقر	الفقر القريب	
المحافظات الحضرية	١,١	٦,٠	١٠,٣	٢,٨	٤,٦	٩,١	١٧,٠
حضر الوجه البحري	٠,٧	٦,٨	١٤,٢	١,٢	٣,٦	٨,٦	١١,٥
ريف الوجه البحري	٢,٧	١٦,٦	٢١,٨	١٢,٥	٢٤,٠	٣٦,١	٣١,٨
حضر الوجه القبلي	٦,٧	٢١,٧	١٩,٧	١١,٦	١١,٣	١١,٨	١١,٥
ريف الوجه القبلي	١٨,١	٤٦,١	٢٣,٩	٧١,٥	٥٥,٨	٣٣,٢	٢٦,٦
حضر الحدود	١	٤,٥	١٠,٩	٠,١	٠,٢	٠,٦	١,٠
ريف الحدود	٤,٣	٢٠,٥	٢٤,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٧	٠,٥
إجمالي الجمهورية	٦,٧	٢٢,٠	١٩,٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Source: World Bank Arab Republic of Egypt poverty in Egypt 2009-2008، social and Economic Development Group، Middle East and North Africa، Report No. 60249، Eg، 2011.

جدول رقم (٨)

توزيع الفقراء وفقًا لأقاليم الجمهورية خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٠/٢٠١١

الإقليم	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠١٠/٢٠١١
المحافظات الحضرية	٦,٩٪	٩,٦٪
حضر الوجه البحري	٧,٣٪	١٠,٣٪
ريف الوجه البحري	١٦,٧٪	١٧٪
حضر الوجه القبلي	٢١,٣٪	٢٩,٥٪
ريف الوجه القبلي	٤٣,٧٪	٥١,٤٪
حضر الحدود	٤,٨٪	٣,٦٪
ريف الحدود	٢٣,٢٪	٣٣,٣٪
إجمالي الجمهورية	٢١,٦٪	٢٥,٢٪

المصدر: مؤشرات الفقر طبقًا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٢/٢٠١٣ الموقع الرسمي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

http://www.capmas.pov.eg.pape.pdf

وبمراجعة نسبة الفقراء وفقًا لأقاليم الجمهورية كما يوضحها الجدول رقم (٨) فنجد أن أعلى نسبة للفقراء كانت تتركز فى ريف الوجه القبلي حيث كانت تمثل ٤٣,٧٪ فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتزداد لتصل إلى ٥١,٤٪ فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ وتقل تلك النسبة إلى أقل من الثلث فى حضر الوجه القبلي حيث ٢١,٥٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٩,٥٪ فى عام ٢٠١٠/٢٠١١.

ورغم اتساع شبكات الأمان الاجتماعي خاصة المعاشات الاجتماعية إلى أنها عانت من سوء التوجيه للفقراء والمحتاجين ، حيث زادت نسبة الفقر فى مصر من ١٦,٧٪ من السكان فى ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ١٩,٦٪ فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ثم إلى ٢١,٦٪ فى ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ ثم إلى ٢٥,٢٪ فى ٢٠١٠/٢٠١١.

والخلاصة أنه تتعدد الأسباب التي تزيد من حدة الفقر فى مصر ، ولكن أهمها السياسات الاقتصادية وبخاصة السياسة المالية ، حيث لم تنجح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى استهداف ظاهرة الفقر حيث ساهم ضعف الأداء الاقتصادي فى تدني مستويات الدخول، وتصاعد نسبة التضخم من ٤٪ إلى ٤,٧٪ ثم ٧,٢٪، ٨,٦٪ خلا السنوات المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧

على التوالي وتزايدت نسبته لتصل فى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠,٢٪ وهذا هو أعلى معدل له منذ أوائل التسعينات نظرًا لتزايد أسعار السلع الغذائية عالميًا وانتقال أثر هذه الزيادة فى أسعار السلع الأخرى ، ما أفضى لانخفاض درجة الاكتفاء الذاتي منها وزيادة وارداتها، وعلى الرغم من تزايد النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج من ٤٧,٤٪ إلى ٦,٨٤٪ ثم ٧,١٥٪ إلى ٧,١٦٪ فى السنوات المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على التوالي، إلا إنه لم يستهدف الفقر ويتوازن بين الريف والحضر ومحافظات الوجه البحري والقبلي حيث لوحظ تحيز هذا النمو لصالح الأغنياء وحصولهم على الاستثمارات المنتجة وعدم تمكين الفقراء من الخروج من بوتقة الفقر.

وتبين بتقدير الفقر فى مصر فى إطار المقارنات الدولية أن مقياس انتشار الفقر فى مصر أعلى مما يمكن أن يكون عليه ، وذلك فى ضوء المقارنة مع دول أخرى فى نفس التصنيف الاقتصادي/ الإقليمي، ويوجد تحيز واضح فى توزيع نتائج النمو لغير صالح الفقراء.

نتائج :

أظهرت الدارسة أن النمو الاقتصادي الذي شهدته مصر خلال فترة الدراسة لم تتوافر له قوة الدفع الكافية لتسريع وتيرته، كما لم تتوافر له المتطلبات الضرورية لتأمين استدامته، فعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي تخطت حاجز ٧٪ خلال الفترة، الى ان عدم القدرة على الاستمرارية فى الحفاظ على ذات المعدل، وعدم تعزيز قدرته على مواجهة الصدامات الخارجية من ناحية، من ناحية أخرى فإن النموذج الانمائي المتبع غير ذي جدوة وينقصه الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية لتحقيق معدل نمو مرتفع ومستدام حيث لم يشهد رأس المال البشري أي تحسن، بل تعرض لانتكاسة، ولم يكن لتنميته نصيب فى برنامج النمو المستهدف، أو فيما يتطلبه من استثمار عام إضافي.

على الرغم من أن قيمة الإيرادات الضريبية قد تضاعفت خلال فترة الدراسة إلى إن نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي لم تختلف كثيراً وبلغت فى المتوسط ١٤٪، وبمقارنتها بمثيلتها فى الدول النامية او المتقدمة نجد أن تلك النسبة منخفضة، كما يفتقر النظام الضريبي الى العدالة نتيجة لعدم التصاعدية الحقيقية ، إن التصاعدية فى الضريبة على دخول الاشخاص الطبيعين تكاد تكون شكلية للغاية اذ ان عدد الشرائح ضئيل جداً، وأعلي سرع للضريبة ٢٠٪ وموحده ولا تراعي الفروق بين الشركات حسب حجم الارباح المحققة، كما أن الإعفاء المخصص للاعباء ضعيف جداً ولا يتناسب مع الظروف المعيشية والواقع ما قد يساعد على التهرب الضريبي، من ناحية أخرى هناك انخفاض ملحوظ فى حصيلة الضرائب على الممتلكات والثروة العقارية اذا ما قورنت بتطبيق ضريبة عادلة فى الوقت الذي شهد فيه النشاط العقاري خلال تلك الفترة وما بعدها توسع بشكل واضح . . . كل ما سبق يشير إلى تواضع دور الاداء الضريبية فى كل من النمو وعدالة التوزيع .

شهدت الفترة تراجع نسبي مطرد للاستثمارات العامة ، حيث شهدت انخفاضاً متتالياً، كما شهدت الاستثمارات العامة كنسبة من الاستثمارات الكلية تراجعاً ملحوظاً، مما ألقى أثاراً سلبية على الاستثمار البشري وخاصة فى قطاع التعليم والصحة وكذلك أثر بالسلب على استفادة الفقراء من الخدمات العامة.

التوصيات :

تغيير الفلسفة التنموية للنظام السياسي المصري، واعتبار النمو الاحتوائي المستدام هدفاً، وذلك بزيادة تعبئة الموارد العامة ، وحسن استخدامها مع حتمية الاهتمام بالاستثمار العام الذي يستهدف خفض الفقر وتحسين عدالة توزيع الدخل وإعطاء الاولوية القصوى للاستثمار فى رأس المال البشري للتوفيق بين هدفي النمو والعدالة.

لابد من توافر إرادة سياسية ومجتمعية حقيقية لإدارة تنمية شاملة تجمع بين النمو وعدالة التوزيع، خاصة وأن الأدبيات الحديثة تنفي احتمالات التناقض بين حفز النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل .

وأن المفهوم الحديث للنمو هو النمو المستدام الاحتوائي، فالتوافق بين هذين المطلبين صار أقرب من التعارض بينهما بشرط التصميم الجيد للسياسات الاقتصادية وبخاصة السياسة المالية. والأهم تفعيل السياسات بقوانين وإجراءات ملزمة للكافة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم العيسوي، «آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والعالمية الاقتصادية»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٢٢٦)، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٠.

إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري فى ثلاثين عامًا، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧.

إبراهيم العيسوي، الضريبة التصاعدية، جريدة الأهالي، عدد ٢٠١٠/٢/١٠.

إبراهيم حسن العيسوي، التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي فى سياق التنمية الاقتصادية فى مصر، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل فى مصر، تحرير جودة عبد الخالق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

أشرف العربي، الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري، ورقة قدمت فى ورشة العمل التي عقدها المجلس الوطني المصري للتنافسية حول الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد المصري»، الإصدار رقم (٢)، القاهرة، ٢٠٠٨.

أشرف العربي، رأس المال البشري فى مصر – المفهوم – القياس – الوضع النسبي»، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٣٩، ٢٠٠٧.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢.

البنك الدولي، تقرير التنمية فى العالم، الفقر، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٩ والجهاز المركزي مؤشرات الفقر طبقًا للنتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، الجهاز ٢٠١٠.

حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية فى البلاد المتخلفة مع دراسة تطبيقية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.

رفعت المحجوب، إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسية المالية، دار النهضة العربية، ١٩٦٤.

رمضان صديق، الضريبة النسبية أم الضريبة التصاعدية، بأيهما يتحقق العدل الضريبي المنشور المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠١٢.

رمضان صديق، الوجيز فى المالية العامة والتشريع الضريبي، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.

سلوى سليمان، السياسات الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى.

سهير أبو العينين وآخرون (٢٠٠٣)، «العوامل المحددة للنمو الاقتصادي فى الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، العدد (١٦٧)، القاهرة.

سهير أبو العينين، دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٤٧)، ٢٠١٣.

سهير محمود معتوق؛ أمنية عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، ٢٠٠٠.

السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة فى العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع الإشارة إلى مصر، دار النهضة العربية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع.

عبد الله شحاته، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام، رؤية عامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ورقية بحثية ٢٠٠٩.

عبد المنعم راضي، «اقتصاديات النقود والبنوك»، القاهرة، مؤسسة دار التعاون، دار الطبع والنشر.

محمد ابراهيم ابو شادي، التشريع الضريبي المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨.

محمد سعيد بسيوني، أثر السياستين النقدية والمالية فى مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩١ - ٢٠١٠)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠٥، يناير ٢٠١٢.

البنك الدولي، تقرير التنمية فى العالم، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠١٠.

نصر جلال الدين البهنساوي، «محاضرات فى دور السياسات المالية فى مواجهة التقلبات الاقتصادية»، جامعة المنصورة – كلية الحقوق، ٢٠١٢.

هناء خير الدين وهبة الليثي، «النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر»، كتاب الاهرام الاقتصادي، مؤسسة الاهرام، العدد (٢٤٢)، القاهرة، ٢٠٠٧

وحيد مهدي، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠١٠.

وزارة البحث العلمي، مؤشرات العلم والتكنولوجيا، الإصدار الأول، وزارة البحث العلمي، القاهرة، ٢٠٠٨.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Abdel Fadil، (M): Education Expansion and Income Distribution in Egypt 1977-1952 in Abdel Khalek، (G)، & Tignor ® (eds)، The political Economy of Income Distribution in Egypt Holmes، and Meyers publishers، Inc، New York، 1982، Egypt.

Adolf Stroombergen، et al.، "Review of the statistical Measurement of Human Capital"، Statistics New Zeala، 2002، and Eva Parts. "Interrelationships between Human Capital and Social Capital: Implications of Economic Development in Transition Economies، University of Tartu، 2013.

Bert Byres، Making Fundamental Tax Reform Happen، OECD Tayation Working Papers، 2011

David F. Williams Direct Taxes or Indirect taxes? A Consideration of the Two Approaches "UK kpmgs Tax business school may 2009".

El-Bardi، (M): Towards a pro-poor Education policy for Egypt، in Nsssar (H) and El-Laithy (H)، eds socio Economic policies and poverty alleviation programs in Egypt، Cairo.

Gregory Mankiw: Principles of Economics، fifth Edition، 2008.

Joumard، I، M Pisuand D. Bloch، less Income inequality and more Growth – Are the Compatible ? Part 3. Income Redistribution via Taxes and transfers Across OECD countries، OECD Economics department.

Lucas، R.E (1988) "On the mechanics of Economic "، Development journal of Monetary Economic، Vol. 1،22.

Meade J.E. (1961) "A Neo – Classical Theory of Economic Growth"، Oxford University، press، London.

Osed، Reducing Income Inequality while boosting Economic growth: Can it be done? Economic policy Reforms، 2012

PWC and world Bank، Paying Taxes: The Global picture، 2008.

Romer، P.M (1994) "The origin of Endogenous Growth "، The journal of political Economy، Vol. 8، No.1.

Scottish government، Corporation Tax: Discussion paper options for Reform، 2011.

Steven J. Davis and Magnlis Henreksn، Tax Effect for work Activity، Industry Mix and Shadow Economy Size: Evidence from Rich – country comparisons، NBER، Working paper، 2004.

The policy studies institute: " The Definition and measurement of poverty" A seminar sponsored by، D.H.S.S" Social security research، London، 1992.

World Bank and Ministry of Economic Development، ARE-Economic Growth، Inequality and poverty: Social Mobility in Egypt between 2005 and 2008، world bank، Washington، D.C، 2009.

World Bank، ARE، Education se tor reviewe progress and priorities for the future، vol. imain report، Washington، D.C، published at www.wordbank.org 2002m، PP.32-31.

Young lee and Roger H. Gordon، Tax Structure and economic growth journal of public Economics، 2005.

Efficiency of fiscal policy in achieving balance between growth and fair distribution

"The Case of Egypt from 2011/2003"

Dr. Maged Mohammed Yousry El-Kharboutly

Lecturer of Economics - Egypt Higher Institute for Commerce and Computers

Member of the Teaching Staff - Institute of Environmental Research and Studies

Ain Shams University

Abstract

The equitable distribution of the fruits of economic growth is no less important than the desire and the work to achieve increasing rates of economic growth.

The development model adopted by the Egyptian political system over several decades did not meet the hopes of the Egyptians to achieve growing and sustainable growth rates that achieve their aspirations to reduce unemployment and reduce poverty.

Economic policies، especially fiscal policies، were not، as a matter of real and actual priority، the redistribution of income and revolution as an input to improving growth and achieving distributive justice.

A development model must be adopted that integrates the goals of growth and justice. Sustainable growth has become the only option for Egypt's political، economic and social stability.

Key words: Efficiency - The equitable distribution - The development model - fiscal policies - the redistribution - Sustainable growth